A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/50/L.17/Rev.1
21 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ٤٥ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: اجراءات اقامة سلم وطيد ودائم، والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، اكوادور، ألمانيا، أوروغواي، ايرلندا، ايطاليا، البرتغال، بلجيكا، بنما، الدانمرك، السلفادور، السويد، شيلي، غواتيمالا، غيانا، فرنسا، فنزويلا، فنلندا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لكسمبرغ، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان: مشروع قرار

إن الجمعية العامة،

إذ تشير الى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والى القرارات الصادرة عنها، ولا سيما القراران ١٦١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١٣٧/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ اللذان اعترفت فيهما بأهمية تقديم الدعم الدولي الى أمريكا الوسطى، ضمن إطار مرجعي شامل وملائم، بغية الحفاظ على الانجازات التي تحققت في عملية توطيد السلم والديمقراطية والتنمية المستدامة والتوسع فيها من أجل التغلب على العقبات التي تعرقل تحول أمريكا الوسطى الى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية مستدامة،

وإذ تعترف بأهمية وصحة الالتزامات التي تعهد بها رؤساء بلدان أمريكا الوسطى في اجتماع قمة اسكيبولاس الثاني، في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧[(١)]، وفي اجتماعاتهم اللاحقة على مستوى القمة، ولا سيما

---

(١) A/42/521-S/19085، المرفق؛ انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثانية والأربعون، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٧، الوثيقة S/19085.

اجتماع القمة المعقود في غواسيمو (كوستاريكا) في الفترة من ١٨ الى ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٤[٢]، واجتماع قمة بلدان أمريكا الوسطى البيئي للتنمية المستدامة المعقود في ماناغوا في ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤[٣]، والمؤتمر الدولي المعني بالسلم والتنمية في أمريكا الوسطى المعقود في تيغوسيغالبا، في ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤[٤]، واجتماع رؤساء بلدان أمريكا الوسطى السادس عشر المعقود في السلفادور في آذار/مارس ١٩٩٥،

وإذ تؤكد من جديد أنه لا يمكن إقرار السلم في أمريكا الوسطى دون تنمية مستدامة أو ديمقراطية، وهما أمران أساسيان لضمان التحول في المنطقة وتنفيذ الاقتراح المتكامل المتعلق بالتنمية المستدامة المتفق عليه في الاجتماعات الأخيرة لرؤساء بلدان أمريكا الوسطى، ولا سيما اجتماع قمة بلدان أمريكا الوسطى البيئي للتنمية المستدامة والمؤتمر الدولي المعني بالسلم والتنمية في أمريكا الوسطى،

واقتناعا منها بالآمال التي تراود شعوب أمريكا الوسطى فيما يتعلق بتحقيق السلم والمصالحة والتنمية والعدالة الاجتماعية، وبالالتزام بتسوية خلافاتها من خلال الحوار والتفاوض واحترام المصالح المشروعة لجميع الدول، وفقا لما تقرره هي ووفقا لتجربتها التاريخية، مع إيلاء الاحترام الكامل في الوقت نفسه لمبدأي تقرير المصير وعدم التدخل،

وإذ تعترف بصحة إعلان الالتزامات لصالح السكان الذين يعانون التشرد والصراعات والفقر المدقع، المعتمد في مكسيكو في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ وبأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد تولى دور الوكالة الرائدة في الحالة المشمولة بولايته، وهو الدور الذي كانت تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

---

(٢) انظر A/49/340-S/1994/994، المرفق؛ وانظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة التاسعة والأربعون، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٤، الوثيقة S/1994/994.

(٣) انظر A/49/580-S/1994/1217، المرفق الأول؛ وانظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة التاسعة والأربعون ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الوثيقة S/1994/1217.

(٤) انظر A/49/639-S/1994/1247؛ وانظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة التاسعة والأربعون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الوثيقة S/1994/1247.

وإذ تشدد على أن اقامة التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى[٣] الذي يشكل الاستراتيجية المتكاملة الجديدة للتنمية الوطنية والاقليمية، التي تحدد فيها الأولويات السياسية والأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية فضلا عن التوقيع في مؤتمر القمة المعقود في السلفادور في آذار/مارس ١٩٩٥ على معاهدة التكامل الاجتماعي التي تشمل الاستثمار في رأس المال البشري كأحد أهدافها الرئيسية، وإذ تضع في اعتبارها أن منظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى تشكل الإطار المؤسسي للتكامل دون الاقليمي الذي يمكن من خلاله تعزيز التنمية المتكاملة بشكل فعال ومنظم ومتماسك،

وإذ تؤكد أهمية التعاون والتضامن الدوليين في دعم الجهود التي تبذلها شعوب وحكومات أمريكا الوسطى من أجل دعم إقامة سلم وطيد ودائم، وضرورة تعزيز البرنامج الجديد للتعاون وتقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية والمالية إلى أمريكا الوسطى في ضوء الأوضاع الجديدة في المنطقة،

وإذ تلاحظ الجهود التي تبذلها لجنة أمريكا الوسطى للأمن وأهمية المفاوضات الجارية بشأن إبرام معاهدة الأمن لأمريكا الوسطى في التعجيل بإنشاء نموذج جديد للأمن الإقليمي في أمريكا الوسطى على النحو المحدد في بروتوكول تيغوسيغالبا[٥]، وخطة وبرنامج الإجراءات المحددة من أجل التنمية المستدامة المعتمدين في الاجتماع الخامس عشر لرؤساء بلدان أمريكا الوسطى، المعقود في غواسيمو (كوستاريكا)[٢]،

وإذ ترحب بارتياح بالدور الذي اضطلعت به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي نفذت ولاياتها كاملة في أمريكا الوسطى عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ وتعترف بأهمية بعثات المراقبة والتحقق التي هي قيد الإعداد أو يجري تنفيذها وفقا للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة،

وإذ تؤكد أهمية تصميم حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي على تحقيق التمتع الكامل بحقوق الإنسان من أجل التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى اتفاق لإقامة سلم وطيد ودائم وفقا للاتفاق الإطاري لاستئناف عملية التفاوض بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي المؤرخ ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤[٦]، وتحقيق آمال شعب غواتيمالا، فضلا عن أهمية امتثال الطرفين بالكامل للالتزامات المتفق عليها،

---

(٥) A/46/829، المرفق الثالث.

(٦) A/49/61-S/1994/53، المرفق.

وإذ تشير إلى قراراتها ٢٦٧/٤٨ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ و ٢٣٦/٤٩ ألف المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ و ٢٣٦/٤٩ باء المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ التي قررت الجمعية العامة بموجبها إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، ومددت أجل ولاية تلك البعثة،

وإذ تؤكد دور التعاون الدولي في دعم الجهود الوطنية المبذولة من أجل السلم، ولا سيما المساهمة في الصندوق الاستئماني لعملية إقرار السلم في غواتيمالا، الذي أنشأه الأمين العام في ١ آذار/مارس ١٩٩٥،

وإذ تؤكد كذلك على أهمية عملية الانتخابات الحالية في تعزيز المؤسسات الديمقراطية الغواتيمالية،

وإذ تحيط علما بارتياح بالتوقيع، في مكسيكو، في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ في مكسيكو، على الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين في إطار عملية السلام في غواتيمالا[٧]،

وإذ تحيط علما بارتياح بالجهود التي تبذلها السلفادور حكومة وشعبا من أجل دعم أوجه التقدم المحرزة في التحول نحو مجتمع يسود فيه النظام الديمقراطي ويتمتع بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتثني على حكومة السلفادور لما أكدته مجددا من توافر الإرادة السياسية للوفاء التام بالتزاماتها بموجب اتفاق السلم[٨] بما فيه مصلحة جميع السلفادوريين،

وإذ ترحب بالقرار ٧/٥٠ المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ الذي وافقت فيه على اقتراح الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السلفادور لفترة ستة أشهر، مع تخفيض قوامها وتكاليفها تدريجيا، بأسلوب يتسق مع الأداء الفعال للواجبات المنوطة بها، بغية قيامه بالمساعي الحميدة والتحقق من تنفيذ الأحكام غير المنفذة حتى الآن من اتفاقات السلام،

وإذ ترحب أيضا باتخاذ القرار ١٦/٤٩ المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ الذي اعترفت فيه بالظروف الاستثنائية السائدة في نيكاراغوا،

---

(٧) A/49/882-S/1995/256، المرفق.

(٨) A/46/864-S/23501، المرفق.

وإذ تدرك أن الجهود التي تبذلها حكومة نيكاراغوا من أجل توطيد السلم والديمقراطية والإصلاح الاقتصادي والتعمير الوطني جديرة بالدعم العاجل من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على الإنجازات التي تحققت والتغلب على آثار الحرب والكوارث الطبيعية التي ما زالت نيكاراغوا تعاني منها، وأن الطلب المقدم من حكومة نيكاراغوا بأن تقوم الأمم المتحدة بمراقبة العملية الانتخابية التي ستجرى في عام ١٩٩٦، هو أيضا طلب جدير بالدعم،

وإذ تدرك أيضا الإسهام القيّم والفعال الذي قدمته الأمم المتحدة ومختلف الآليات الحكومية وغير الحكومية في تحول أمريكا الوسطى تدريجيا إلى منطقة سلم وديمقراطية وتنمية، وأهمية الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي، اللذين انطلقا من المؤتمر الوزاري المعقود بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أمريكا الوسطى، والمبادرة المشتركة للبلدان الصناعية، مجموعة الأربعة والعشرين، ومجموعة البلدان المتعاونة، مجموعة الثلاثة، التي ترعاها رابطة مناصرة الديمقراطية والتنمية في أمريكا الوسطى،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن الحالة في أمريكا الوسطى[٩]،

١ - تشيد بجهود شعوب وحكومات بلدان أمريكا الوسطى من أجل توطيد السلم وتشجيع التنمية المستدامة، من خلال تنفيذ الاتفاقات المعتمدة في اجتماعات القمة، ولا سيما الالتزامات التي تمت الموافقة عليها في الاجتماعات الرئاسية الأخيرة، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم أكبر قدر ممكن من الدعم لمبادرات حكومات أمريكا الوسطى وجهودها؛

٢ - تؤيد قرار رؤساء بلدان أمريكا الوسطى إعلان أمريكا الوسطى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية، وتشجع مبادرات بلدان أمريكا الوسطى المقدمة في إطار الاستراتيجية المتكاملة للتنمية المستدامة، والمستندة إلى الاجتماعات الأخيرة لبلدان أمريكا الوسطى، والتي تهدف إلى تدعيم الحكومات التي تبني تنميتها على أساس الديمقراطية والسلم والتعاون واحترام حقوق الإنسان؛

٣ - تؤكد قرار رؤساء بلدان أمريكا الوسطى الوارد في إعلان غواسيمو (كوستاريكا)[٧] الذي حدد الاستراتيجية الوطنية والإقليمية المسماة التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، كمبادرة متكاملة تجسدت في برنامج للإجراءات العاجلة في المجالات السياسية، والأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تأمل بلدان أمريكا الوسطى في أن تتحول بها، بدعم من المجتمع الدولي، إلى نموذج للتنمية المستدامة تحتذيه المناطق الأخرى؛

٤ - ترحب بجهود بلدان أمريكا الوسطى من أجل تشجيع النمو الاقتصادي الموجه نحو التنمية البشرية، وبالتقدم المحرز في مجال تعزيز الديمقراطية وتوطيد السلم في المنطقة؛

---

(٩) A/50/499.

٥ - تؤكد أهمية الأعمال التي أنجزتها منظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى، وتسجيل بروتوكول تيغوسيغالبا[٥] لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وقيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بمنحها مركز المراقب[١٠]، وتعرب عن تأييدها التام لما أحرزته بلدان أمريكا الوسطى من تقدم في حفز وتوسيع عملية تكامل أمريكا الوسطى، وتدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى مد يد التعاون الفعال مع أمريكا الوسطى بغية تشجيع التكامل على الصعيد دون الإقليمي كي يصبح آلية فعالة لتحقيق التنمية المستدامة؛

٦ - تؤيد اهتمام بلدان أمريكا الوسطى بإيجاد نموذج جديد للأمن الإقليمي يستند إلى توازن معقول بين القوى، وتغليب السلطة المدنية، وتحث لجنة الأمن على مواصلة المفاوضات الهادفة إلى صياغة معاهدة الأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى، التي تشكل هدفا أساسيا من أهداف منظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها الدعم اللازم في الوقت المناسب؛

٧ - تشجع لجنة الأمن على مواصلة المفاوضات الهادفة إلى صياغة معاهدة الأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى، بغية التعجيل بإنشاء نموذج جديد للأمن الإقليمي؛

٨ - تؤكد أهمية تكثيف المفاوضات التي تتسم بالجدية والتصميم بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا؛ وتحث على القيام، دون إبطاء، بإنجاز المفاوضات الجارية حول البنود المتبقية من جدول الأعمال، بغية التوصل إلى اتفاق سلم وطيد ودائم، لإنجاز عملية السلم في أمريكا الوسطى؛

٩ - تحيط علما بارتياح، بالاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين[٧] كخطوة هامة في عملية السلم في غواتيمالا وكنشاط هام في العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم؛

١٠ - تدعو الأطراف إلى الالتزام التام بتعهداتها بموجب الاتفاق الشامل لحقوق الإنسان وتعهداتها المتصلة بحقوق الإنسان الواردة بموجب الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين، وإلى تنفيذ التوصيات المناظرة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مواصلة دعم عملية السلم ومن ثم مواصلة دعم الجهود المبذولة لتعزيز المصالحة الوطنية والديمقراطية والتنمية في غواتيمالا؛

---

(١٠) القرار ٢/٥٠.

١٢ - تكرر الإعراب عن تقديرها للجهود المبذولة لتحقيق السلم من جانب الأمين العام، ومجموعة البلدان الصديقة (اسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية) والهيئات المختصة بالأمم المتحدة، وللإسهام المقدم من المجتمع المدني وأبناء غواتيمالا، في الإطار الدستوري وإطار اتفاقات السلم؛

١٣ - ترحب بإعلان كونتادورا الذي وقعته القوى السياسية في غواتيمالا في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٥، والذي ألزمت نفسها فيه بأن تضمن احترام الحكومة التي ستتولى السلطة في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، للاتفاقات التي تم التوصل اليها في عملية السلم وبأن تبذل قصارى جهدها من أجل أن تكلل تلك العملية بالنجاح في وقت مبكر؛

١٤ - تدعو حكومة السلفادور وجميع القوى السياسية المشتركة في عملية السلم الى بذل كل جهد ممكن بغية إتمام تنفيذ جميع الجوانب المعلقة في اتفاق السلم[٨]؛

١٥ - تحيط علما بارتياح بقيام الأمين العام بإنشاء الصندوق الاستئمائي لبعثة الأمم المتحدة في السلفادور، وبتمديد ولايتها لفترة ستة أشهر اعتبارا من ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، وذلك للاستمرار في مراقبة وتنفيذ الالتزامات المعلقة الى أن تنفذ بالكامل، وتؤكد أهمية استمرار التعاون بين بعثة الأمم المتحدة في السلفادور وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز اتفاقات السلم؛

١٦ - تكرر الإعراب عن تقديرها للمشاركة الفعالة والجيدة التوقيت من جانب الأمين العام وممثليه، وتحثهم على مواصلة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة التي تكفل نجاح تنفيذ جميع الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف في اتفاق السلم في السلفادور، بما في ذلك الجهد المشترك الذي تقوم به حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني من أجل الحصول على موارد تسهل التنفيذ الكامل لاتفاق السلم؛

١٧ - تقر بالانجازات التي حققها شعب وحكومة نيكاراغوا في جهودهما الهادفة الى تعزيز السلم والديمقراطية والمصالحة بين أبناء نيكاراغوا، وبأهمية التوصل الى تفاهم وطني بغية وضع استراتيجية وطنية للتنمية من خلال الحوار السياسي والمشاورات الاقتصادية والاجتماعية بين جميع قطاعات الأمة، وذلك بغية تعزيز الدعم الشعبي من أجل تعمير البلد؛ كما تؤكد أهمية استجابة الأمين العام للطلب المقدم من نيكاراغوا لتوفير مراقبين لحضور العملية الانتخابية التي ستجرى في عام ١٩٩٦؛

١٨ - تؤيد طريقة معاملة نيكاراغوا في ضوء الظروف الاستثنائية التي لا تزال تعيشها، كيما يمكن للمجتمع الدولي والمؤسسات المالية إدراج تلك الطريقة في برامج المساعدة المتعلقة بالإنعاش الاقتصادي وإعادة بناء البلد اجتماعيا؛

١٩ - تعرب عن امتنانها لأعمال الفريق المعني بتقديم الدعم الى نيكاراغوا، (اسبانيا، والسويد، وكندا، والمكسيك، وهولندا) الذي يقوم، بالتنسيق مع الأمين العام، بدور نشط في دعم الجهود التي يبذلها البلد من أجل الإنعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، ولا سيما فيما يتصل بحل مشكلة الدين الخارجي وجذب استثمارات وموارد جديدة تسمح بمواصلة برامج إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي في نيكاراغوا، وتطلب الى الأمين العام أن يواصل مساندة هذه الجهود؛

٢٠ - تؤكد أهمية الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي في إطار المؤتمر الوزاري بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وبلدان أمريكا الوسطى، بمشاركة بلدان مجموعة الثلاثة كبلدان متعاونة، للجهود التي تبذلها بلدان أمريكا الوسطى من أجل إقامة السلم وتوطيد الديمقراطية وضمان التنمية المستدامة؛

٢١ - تؤكد أيضا الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تم التعهد بها في الاجتماع الخامس عشر لرؤساء بلدان امريكا الوسطى في غواسيمو، كوستاريكا[٢]، وفي الاجتماع السادس عشر لرؤساء بلدان امريكا الوسطى الذي عقد في السلفادور في آذار/مارس ١٩٩٥، وفي اجتماع قمة بلدان امريكا الوسطى البيئي للتنمية المستدامة الذي عقد في ماناغوا[٣]، وفي المؤتمر الدولي المعني بالسلم والتنمية في امريكا الوسطى، المعقود في تيغوسيغالبا[٤]، وتحث المجتمع الدولي على تقديم دعمها بكل السبل؛

٢٢ - تكرر تأكيد أهمية الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة من خلال أنشطتها التنفيذية، ولا سيما من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الموجه نحو تسهيل وضع البرامج والمشاريع اللازمة لتعزيز السلم وعملية التنمية في المنطقة، مع المراعاة الخاصة للاستراتيجية الجديدة للتنمية دون الإقليمية التي وضعها التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى[١١]، وتحث المجتمع الدولي على دعم تحقيق أهداف الاستراتيجية الجديدة للتنمية في أمريكا الوسطى؛

٢٣ - تقر بأهمية الانضمام الى معاهدة التكامل الاجتماعي في أمريكا الوسطى[١٢]، وكذلك تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مكسيكو في حزيران/يونيه ١٩٩٤، لصالح السكان المتضررين من التشرد والصراعات والفقر المدقع؛

٢٤ - تكرر الإعراب عن تام تقديرها وامتنانها للأمين العام للجهود التي يبذلها من أجل عملية تهدئة الأوضاع وتوطيد السلم في أمريكا الوسطى، وكذلك لمجموعات البلدان الصديقة التي قدمت إسهامات مباشرة لتحقيق هذه الأغراض، وتلتمس مواصلة هذه الجهود؛

---

(١١) A/50/534.

(١٢) A/49/901-S/1995/396، المرفق السابع.

٢٥ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والخمسين البند المعنون "الحالة في امريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم، والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية".

- - - - -